

تعد وثائق الهوية المدنية، مثل شهادات الميلاد وشهادات الجنسية وبطاقات السكن والهوية الوطنية الموحدة، أساسية للوصول إلى الخدمات العامة الأساسية في العراق مثل التعليم والرعاية الصحية ومزايا الضمان الاجتماعي، مثل نظام التوزيع العام. فبدون الوثائق المدنية، قد يواجه العراقيون تقييداً لحرية التنقل عند نقاط التفتيش، وزيادة خطر الاعتقال والاحتجاز، والاستبعاد من برامج إعادة الممتلكات أو إعادة الإعمار، وعدم القدرة على المشاركة في العديد من جوانب الحياة المدنية والسياسية.

لمساعدة النازحين داخلياً والعائدين في صفوف النازحين داخلياً في العراق الذين ربما فقدت وثائقهم أو دُمّرت أثناء فرارهم من الاضطهاد، وكذلك أولئك الذين ربما لم يمتلكوا هذه الوثائق من قبل - مثل الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية - واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و شركاؤها (هاريكار، تحالف هارتلاند الدولي، لجنة الإنقاذ الدولية، إنترسوس، شبكة العيادات القانونية وارض الانسان-إيطاليا) تعاونهم الوثيق مع وزارة الداخلية العراقية بشأن تسهيل الوصول إلى الوثائق المدنية في عام 2023 من خلال (أ) جلسات توعية لإعلام العراقيين حول عملية الحصول على بطاقات الهوية الخاصة بهم؛ (ب) تقديم المشورة القانونية الفردية بشكل رئيسي لأولئك الذين يواجهون حالات قانونية معقدة بسبب عدم وجود أي وثائق أساسية أو الانتماء المُتصور إلى الجماعات المتطرفة؛ (ج) ارسال الفرق الجواله من قبل مديريات الاحوال المدنية المحلية والمحاكم واللجنة المختصة التابعة لوزارة الداخلية في جميع أنحاء البلاد لمعالجة وتسليم الوثائق المدنية.

البيانات الرئيسية للتوثيق المدني: 2023

تم تأمين
45,567
وثيقة مدنية



استفاد
51,341
شخصاً من خدمات
المساعدة القانونية



تم ارسال
50
فرقة جواله



تم التعاون مع
6
شركاء قانونيين للمفوضية

تشمل الوثائق المدنية الأساسية في العراق ما يلي:

شهادة الميلاد: يتم اصدارها من قبل وزارة الصحة. توفر هذه الوثيقة الاعتراف القانوني بهوية الشخص ومكان ولادته ووالديه.

شهادة الجنسية: يتم اصدارها من قبل وزارة الداخلية. تعتبر هذه الوثيقة بمثابة اثبات للجنسية العراقية.

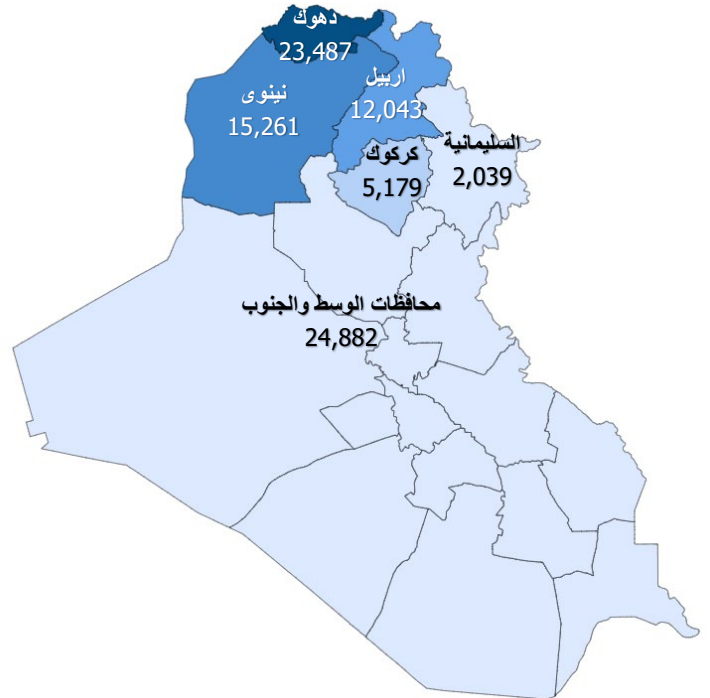
بطاقة السكن: يتم اصدارها من قبل وزارة الداخلية (مكتب المعلومات)، وهي بمثابة إثبات لمحل الإقامة في عنوان معين.

هوية الأحوال المدنية (توقف اصدارها في مايو/ايار 2023): يتم اصدارها سابقاً من قبل وزارة الداخلية (مديرية الأحوال المدنية). ومع ذلك، فإن بطاقات الهوية القديمة/منتهية الصلاحية و/أو سجلات القيد المدني لا تزال تعتبر من اوليات اصدار بعض الوثائق الأخرى.

بطاقة الهوية الوطنية الموحدة: يتم اصدارها من قبل وزارة الداخلية (المديرية العامة للجوازات والجنسية) منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019. تعتبر هذه الوثيقة البيومترية بديلة عن كل من هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن.

الوثائق المدنية التي تم تأمينها ومعالجتها حسب المحافظة:

2023



قصة ابراهيم



في عام 2014، فرَّ إبراهيم وعائلته من منطقة جرف الصخر في محافظة بابل وسط تصاعد العنف. بعد المرور عبر مخيمات متعددة، وجدوا ملاذاً مؤقتاً في عامرية الفلوجة في محافظة الأنبار. وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمن، لا يزال إبراهيم وعائلته غير قادرين على العودة إلى منطقتهم الأصلية بسبب مخاوف أمنية وهذا يعني أنهم لم يتمكنوا من التقدم بطلب للحصول على الوثائق المدنية الأساسية والحصول عليها أي أنهم لم يتمكنوا من التقدم للحصول على الوثائق المدنية الأساسية والحصول عليها مما سيعيق حصولهم على الخدمات العامة والمشاركة في الشؤون العامة لبلدهم.

في عام 2023، قامت المفوضية ووزارة الداخلية العراقية بالتنسيق لإرسال بعثة توثيق مدنية إلى قرية بزيب التابعة لمحافظة الأنبار لدعم النازحين من جرف الصخر في الحصول على الوثائق المدنية الأساسية. قامت البعثة بتقديم المساعدة للعديد من العراقيين، بمن فيهم إبراهيم وعائلته، في الحصول على شهادات الجنسية العراقية.

وعندما سُئل عن تجربته مع البعثة، قال إبراهيم: "أنا سعيد جداً بحضوري إلى هنا. سارت الأمور بطريقة منظمة وسريعة وفي فترة زمنية قصيرة، ستحصل عائلتي على جميع المستندات. ستمنحنا هذه المستندات الكثير من الحقوق، مثل الدراسة والعمل في المستقبل."

إن الوصول إلى الوثائق المدنية يدعم النازحين مثل إبراهيم وعائلته في ممارسة حقوقهم الأساسية كمواطنين عراقيين، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم لأطفاله وفرص العمل.

قامت المفوضية وشركاؤها بتعزيز الوصول إلى الوثائق المدنية للنازحين والعائدين في صفوف النازحين وغيرهم من المحتاجين إلى الهويات في عام 2023 من خلال:

- رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التوثيق المدني وكيفية الوصول إليه. في عام 2023، حضر ما يقرب من 17,000 فرداً جلسات التوعية حول التوثيق المدني.
- تقديم المساعدة القانونية للأفراد، بما في ذلك التمثيل في الإجراءات الإدارية أو القانونية. في عام 2023، استفاد أكثر من 51,341 شخص من أحد أشكال المساعدة المتعلقة بالتوثيق المدني.
- المناصرة على المستوى المحلي والوطني لمعالجة العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون الوصول إلى الوثائق المدنية، وخاصة في القضايا المعقدة، مثل المرونة من جانب بعض محاكم الأحوال الشخصية المحلية بشأن أنواع الأدلة اللازمة لإثبات الروابط العائلية.
- التنسيق والدعم لـ 50 فرقة توثيق مدني جواله بقيادة الحكومة لجلب مسؤولين من مختلف المحافظات لمعالجة وثائق النازحين غير القادرين على السفر إلى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك:
- **34 بعثة محلية لمديريات الاحوال المدنية** – تم التنسيق بين المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية ومديريات الاحوال المدنية لإصدار الوثائق للنازحين والعائدين داخل المحافظة الواحدة.
- **3 بعثات محكمة جواله** – تم التنسيق بين المكاتب الميدانية للمفوضية والمحاكم المحلية للحصول على قرارات المحكمة اللازمة المتعلقة بطلبات التوثيق المدني.
- **13 بعثة للجنة المتخصصة** – بالتنسيق مع وزارة الداخلية العراقية، تم ارسال لجنة متخصصة في إصدار الوثائق للنازحين داخلياً في المحافظات خارج مناطقهم الأصلية، بما في ذلك الأشخاص ذوي حرية الحركة المحدودة.

شكراً للمنظمات الشريكة للمفوضية: هاريكار - تحالف هارتلاند الدولي - لجنة الإنقاذ الدولية - إنترسوس - شبكة العيادات القانونية - أرض الإنسان-إيطاليا

تعرب المفوضية عن امتنانها لمساهمة الجهات المانحة التالية التي جعلت تعزيز وصول العراقيين النازحين قسراً إلى المساعدة القانونية والوثائق المدنية ممكناً.

كندا | الاتحاد الأوروبي | فرنسا | ألمانيا | اليابان | لوكسمبورغ | هولندا | السويد | سويسرا | الولايات المتحدة الأمريكية

للمزيد من المعلومات التواصل مع: ميناكو كاكوما، الممثل المساعد لشؤون الحماية، kakuma@unhcr.org

كيلسي واكسمان، مسؤول حماية مساعد، Waxman@unhcr.org